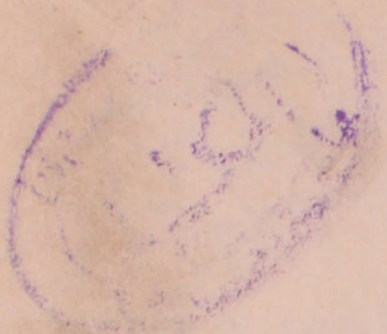




T01-00006

جاءت هذه الفتاوى
أكثر من أربعين
قسم التبريرة الأسيلامية

قاعة الشريعة الإسلامية

قاعة الشريعة الإسلامية

الكتاب في الفقه الإسلامي

في الفقه الإسلامي

أحكامها وآثارها . ومجالاتها في المقود

رسالة دكتوراه

إعداد

عبد الحميد بن عبد الحميد بن عبد الحميد

أشرف

فصل في الفقه الإسلامي

١٣٩٧ هـ

١٩٧٧ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى خَيْرِ خَلْقِهِ مُحَمَّدٍ
وَالْأَهْلِ الطَّاهِرِينَ وَأُصْحَابَيْهِ الْأَخْيَارِ الْمُنْتَجِبِينَ
وَالْتَّابِعِينَ لَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا هِيَ عَلَيْهِ الدِّينِ .

قاعة الشريعة الإسلامية

اعتماد لجنة المتحضرين

العدد

١

٢

٣

٤

٥

٦

٧

٨

٩

١٠

١١

١٢

١٣

١٤

١٥

١٦

١٧

١٨

١٩

٢٠

٢١

٢٢

٢٣

٢٤

٢٥

- ب -
محتويات الرسالة

الصفحة

ل

٤٨ - ١

٢

٢

٣

٥

٥

٨

١٠

١١

١١

١٢

١٣

١٤

١٤

١٧

١٧

١٩

١٩

٢١

٢٢

٢٥

٢٥

٢٧

بين يدي الرسالة

المدخل

البحث الأول : حقيقة انشاء المقود وأدواته

الفرع الأول : حقيقة الانشاء

رأى ومناقشة

الفرع الثاني : أدوات الانشاء وتشخيص الأصل منها

١ - اللفظ ، وهل هو أصل في انشاء المقود ؟

الرأى المختار

٢ - الكتابة

شروط الكتابة

الكتابة للحاضر وآراء الفقهاء فيها

الرأى المختار

٣ - الرسالة الشفهية

الرأى المختار

٤ - الإشارة

الرأى المختار

إشارة معتقل اللسان

الرأى المختار

إشارة الأخرس الكاتب

الرأى المختار

٥ - الفصل

المعاطاة

٦ - التمية والكلام النفسى

الرأى المختار

الصفحة

٢٨	٧ - السكوت
٢٩	الرأى المختار
٣١	البحث الثانى : حقيقة المعاطاة
٣١	الفرع الأول : حقيقة المعاطاة فى اللغة والقرآن والسنة والفقہ
٣١	المعاطاة فى اللغة
٣١	المعاطاة فى القرآن
٣٢	المعاطاة فى السنة
٣٣	المعاطاة فى الفقہ
٣٣	اعتبار الاعطاء من الجانبين
٣٥	كفاية الاعطاء من أحد الجانبين
٣٧	أدلة اعتبار الاعطاء من الطرفين ومناقشتها
٣٩	الرأى المختار
٤٠	تجرد المعاطاة عن اللفظ وعدمه
٤٠	القول بأن المعاطاة فعل من الجانبين
٤٢	القول بكفاية الفعل من أحد الجانبين
٤٤	القول بشمول المعاطاة لما كان بغير الصيغة الخاصة
٤٥	الرأى المختار
٤٧	الفرع الثانى : اعتبار المعاطاة عقدا مستقلا وعدمه
٤٧	الرأى المختار
	الباب الأول
	أحكام المعاطاة وأثارها
٥٠ - ٩٠	الفصل الأول : أحكام المعاطاة
٥١	البحث الأول : حكم المعاطاة من حيث الحل والحظر
٥٢	دليل الحظر

المفحة

٥٢	مناقشة ورأى
٥٤	البحث الثاني : حكم المعاظة من حيث الصحة والبطالان وشروط الصحة *
٥٤	الفرع الأول : حكم المعاظة من حيث الصحة والبطالان
٥٥	القول بالصحة
٦١	القول بالبطالان
٦٤	أدلة الصحة ومناقشتها
٦٧	أدلة البطلان ومناقشتها
٧٠	الرأى المختار
٧٢	الفرع الثاني : شروط صحة المعاظة
٧٢	اعتبار كل الشروط المعتبرة فى المقود
٧٤	اعتبار بعض الشروط
٧٨	دليل الرأى الأول ومناقشته
٧٩	أدلة الرأى الثانى ومناقشتها
٨٢	الرأى المختار
٨٣	البحث الثالث : حكم المعاظة من حيث الجواز واللزم
٨٣	الفرع الأول - : فى جواز المعاظة
٨٣	القائلون بالجواز
٨٥	أسباب لزوم المعاظة الجائزة
٨٦	أدلة الجواز ومناقشتها
٨٩	الفرع الثانى : فى لزوم المعاظة
٨٩	القائلون باللسزم
٩١	أدلة اللزم ومناقشتها
٩٥	الرأى المختار

الصفحة

٩٦ - ١١٨

الفصل الثاني : آثار المعاوضة من حيث الإباحة والملكية

٩٧

الفرع الأول : افادة المعاوضة الإباحة

٩٧

لزوم الإباحة

٩٨

جواز الإباحة

٩٩

إباحة جميع التصرفات

٩٩

إباحة بعض التصرفات

١٠٠

أسباب لزوم الإباحة الجائزة

١٠٤

أدلة الإباحة ومناقشتها

١٠٦

الفرع الثاني : افادة المعاوضة الملكية

١٠٦

القائلون بالملكية

١٠٨

أدلة الملكية ومناقشتها

١١٣

الرأي المختار وأدلتها

١١٦

الفرع الثالث : الثمرات المترتبة على الإباحة والملكية

الباب الثاني

مجالات المعاوضة في العقود

١٢٠ - ١٢٣

تمهيد :

١٢٠

معنى العقد لغة واصطلاحاً

١٢٢

تقسيم العقود الى معاوضة وتبرع

١٢٤ - ١٩٨

الفصل الأول : عقود المعاوضة

١٢٥

البحث الأول : البيع

١٢٥

معنى البيع لغة واصطلاحاً

١٢٦

الاقوال في انعقاد البيع بالمعاوضة

١٣٠

أدلة انعقاده مطلقاً بالمعاوضة ومناقشتها

١٣٢

أدلة عدم انعقاده مطلقاً بالمعاوضة ومناقشتها

الصفحة

١٣٧	دليل التفصيل بين الحقير والنفيس ومناقشته
١٣٨	الرأى المختار
١٤٠	البحث الثانى : <u>الاجارة</u>
١٤٠	معنى الاجارة لفظة واصطلاحا
١٤٠	الاقوال فى انعقاد الاجارة بالمعاطاة
١٤٧	أدلة انعقادها مطلقا بالمعاطاة
١٤٧	أدلة عدم انعقادها مطلقا بالمعاطاة ومناقشتها
١٤٨	أدلة التفصيل بين بعض الموارد ومناقشتها
١٥٠	الرأى المختار
١٥١	البحث الثالث : <u>المضاربة</u>
١٥١	معنى المضاربة لفظة واصطلاحا
١٥١	الاقوال فى انعقاد المضاربة بالمعاطاة
١٥٥	أدلة انعقادها بالمعاطاة
١٥٦	أدلة عدم انعقادها بالمعاطاة ومناقشتها
١٥٧	الرأى المختار
١٥٨	البحث الرابع : <u>المساقاة</u>
١٥٨	معنى المساقاة لفظة واصطلاحا
١٥٩	الاقوال فى انعقادها بالمعاطاة
١٦٣	أدلة انعقادها بالمعاطاة ومناقشتها
١٦٤	أدلة عدم انعقادها بالمعاطاة ومناقشتها
١٦٥	الرأى المختار
١٦٧	البحث الخامس : <u>المزارعة</u>
١٦٧	معنى المزارعة لفظة واصطلاحا
١٦٨	الاقوال فى انعقادها بالمعاطاة

الصفحة

١٧٢	أدلة انعقادها بالمعاطاة <u>ومناقشتها</u>
١٧٢	أدلة عدم انعقادها بالمعاطاة ومناقشتها
١٧٤	الرأى المختار
١٧٥	البحث السادس : <u>الصلح</u>
١٧٦	معنى الصلح لغة واصطلاحاً
١٧٦	الاقوال فى انعقاده بالمعاطاة
١٧٨	رأى ومناقشة
١٨٠	البحث السابع : <u>الجمالة</u>
١٨١	معنى الجمالة لغة واصطلاحاً
١٨١	الاقوال فى انعقادها بالمعاطاة
١٨٤	رأى ومناقشة
١٨٥	البحث الثامن : <u>الشفعة</u>
١٨٥	معنى الشفعة لغة واصطلاحاً
١٨٦	الاقوال فى انعقادها بالمعاطاة
١٨٩	أدلة انعقادها بالمعاطاة ومناقشتها
١٩٠	دليل عدم انعقادها بالمعاطاة ومناقشته
١٩٠	الرأى المختار
١٩١	البحث التاسع : <u>الخلع</u>
١٩١	معنى الخلع لغة واصطلاحاً
١٩٢	الاقوال فى انعقاده بالمعاطاة
١٩٥	أدلة انعقاده بالمعاطاة ومناقشتها
١٩٧	أدلة عدم انعقاده بالمعاطاة ومناقشتها
١٩٨	الرأى المختار

الصفحة

٣٢٢ - ١٩٩

٢٠٠

الفصل الثاني : عقود التبع

البحث الأول : العارية

٢٠٠

معنى العارية لغة واصطلاحاً

٢٠١

الاقوال في انعقادها بالمعاطاة

٢٠٦

أدلة انعقادها بالمعاطاة ومناقشتها

٢٠٧

أدلة عدم انعقادها بالمعاطاة ومناقشتها

٢٠٧

الرأى المختار

٢٠٩

البحث الثاني : الوديعة

٢٠٩

معنى الوديعة لغة واصطلاحاً

٢١٠

الاقوال في انعقادها بالمعاطاة

٢١٥

أدلة انعقادها بالمعاطاة ومناقشتها

٢١٥

دليل عدم انعقادها بالمعاطاة ومناقشته

٢١٦

الرأى المختار

٢١٧

البحث الثالث : الرهن

٢١٧

معنى الرهن لغة واصطلاحاً

٢١٨

الاقوال في انعقاد الرهن بالمعاطاة

٢٢٤

أدلة انعقاده بالمعاطاة

٢٢٥

أدلة عدم انعقاده بالمعاطاة ومناقشتها

٢٢٦

الرأى المختار

٢٢٧

البحث الرابع : الوكالة

٢٢٧

معنى الوكالة لغة واصطلاحاً

٢٢٨

الاقوال في انعقادها بالمعاطاة

٢٣٣

أدلة انعقادها بالمعاطاة ومناقشتها

الصفحة	
٢٣٣	دليل عدم انعقادها بالمعاطاة ومناقشته
٢٣٤	الرأى المختار
٢٣٥	البحث الخامس : <u>القرض</u>
٢٣٦	معنى القرض لفظة واصطلاحا
٢٣٦	الاقوال فى انعقاده بالمعاطاة
٢٤١	دليل انعقاده بالمعاطاة
٢٤١	أدلة عدم انعقاده بالمعاطاة ومناقشتها
٢٤٣	الرأى المختار
٢٤٤	البحث السادس : <u>الهبة</u>
٢٤٤	معنى الهبة لفظة واصطلاحا
٢٤٥	<u>اقسام الهبة</u>
٢٤٦	القسم الأول : <u>الهبة بغير عوض</u>
٢٤٦	الفرع الأول : الهبة بالمعنى الخاص
٢٤٦	الاقوال فى انعقادها بالمعاطاة
٢٥١	أدلة انعقادها بالمعاطاة
٢٥٢	أدلة عدم انعقادها بالمعاطاة ومناقشتها
٢٥٣	الرأى المختار
٢٥٤	الفرع الثانى : الهدية
٢٥٤	الاقوال فى انعقادها بالمعاطاة
٢٥٧	رأى ومناقشة
٢٥٩	الفرع الثالث : الصدقة
٢٥٩	الاقوال فى انعقادها بالمعاطاة
٢٦٢	رأى ومناقشة
٢٦٤	القسم الثانى : <u>الهبة بموهى</u>
٢٦٤	تكييف الهبة بموهى

الصفحة

٢٦٤	القول بأنها بيع أو كالبيع
٢٦٦	القول بأنها هبة محضه
٢٦٦	القول بأنها هبة ابتداءً وبيع انتهاً
٢٦٧	أدلة الأقوال
٢٦٧	رأى ومناقشة
٢٦٩	البحث السابع : <u>الوصية</u>
٢٧٠	معنى الوصية لفظة واصطلاحاً
٢٧٠	الأقوال في انعقادها بالمعاطاة
٢٧٤	دليل انعقادها بالمعاطاة
٢٧٥	أدلة عدم انعقادها بالمعاطاة ومناقشتها
٢٧٦	الرأى المختار
٢٧٧	البحث الثامن : <u>الشركة</u>
٢٧٧	معنى الشركة لفظة واصطلاحاً
٢٧٨	الأقوال في انعقادها بالمعاطاة
٢٨٣	أدلة انعقادها بالمعاطاة
٢٨٣	أدلة عدم انعقادها بالمعاطاة ومناقشتها
٢٨٤	الرأى المختار
٢٨٦	البحث التاسع : <u>الوقف</u>
٢٨٦	معنى الوقف لفظة واصطلاحاً
٢٨٦	الأقوال في انعقاده بالمعاطاة
٢٩١	أدلة انعقاده بالمعاطاة
٢٩٢	أدلة عدم انعقاده بالمعاطاة ومناقشتها
٢٩٣	الرأى المختار

الصفحة

٢٩٤	البحث العاشر : <u>العمرى والرقبى</u>
٢٩٤	معنى العمرى والرقبى لفظة واصطلاحا
٢٩٥	الاقوال فى انعقاد العمرى والرقبى بالمعاطاة
٢٩٨	رأى ومناقشة
٣٠٠	البحث الحادى عشر : <u>الاقالة</u>
٣٠١	معنى الاقالة لفظة واصطلاحا
٣٠١	الاقوال فى انعقادها بالمعاطاة
٣٠٥	أدلة انعقادها بالمعاطاة
٣٠٦	أدلة عدم انعقادها بالمعاطاة ومناقشتها
٣٠٧	الرأى المختار
٣٠٨	البحث الثانى عشر : <u>الضمان والكفالة</u>
٣٠٩	معنى الضمان والكفالة لفظة واصطلاحا
٣١١	الاقوال فى انعقادها بالمعاطاة
٣١٥	رأى ومناقشة
٣١٧	البحث الثالث عشر : <u>الحوالة</u>
٣١٧	معنى الحوالة لفظة واصطلاحا
٣١٨	الاقوال فى انعقادها بالمعاطاة
٣٢٢	رأى ومناقشة
٣٢٣	خاتمة الرسالة
٣٢٧	مصادر الرسالة
٣٥٤	ملخص الرسالة

١- أهمية الموضوع :

ان الشريعة الاسلامية تنطوي على ثروة تشريعية هائلة من الأحكام والمبادئ تفوق في سعتها وعمقها أحدث المبادئ القانونية عند أعرق الأمم في المدنية والحضارة . وقد أكد هذه الحقيقة المؤتمر الدولي للقانون المقارن المُنْعقد ب (لاهاي) سنة ١٩٣٧ م ، وقرر جعلها مصدرا من مصادر القانون المقارن (١) .

ومن بين تلك العناصر والمبادئ التي احتواها الفقه الاسلامي مسألة (تكوين الحقوق بالمعاطاة) . فقد أخذت هذه المسألة اهتمام العلماء المسلمين - وبخاصة فقهاء الامامية - بحثا وتمحيصا بجميع فروضها وأقسامها ، وكانت ماثرا للمناقشة ، والأخذ والرد بينهم .

ولعل مما يعطى بحث موضوع (المعاطاة) أهمية خاصة هو ما نراه من شيوعها في العصر الحاضر حتى شمل التعامل بها كثيرا من نواحي الحياة ، من بيع ، وإجارة ، وهبة ، وعارية ، ووديعة ، وغيره مما يتعاطون به ، الأمر الذي دعا بعض الفقهاء من يقول بعدم انعقاد الحقوق بها الى الافتاء بالزوم لتقليد القائل بالجواز ، خروجا عن الاشم ، ودفع الحرج الذي يلاقيه المنشئ للعقد بالصيغة اللفظية (٢) .

ومع كل هذه الأهمية التي تتنازعها المعاطاة في واقعنا المعاصر نلاحظ أن القوانين المدنية لم توليها العناية اللازمة من البحث . فالقانون المصري والسوري - مثلا - لم ينص عليها صراحة ، وإنما أوردا نصا عاما

(١) انظر : الحامى / الفقه الاسلامي ومشروع القانون المدني الموحد : ١٤ .

(٢) انظر : حاشية الشرواني والعبادي على التحفة : ٢١٧/٤ .

لم توليها
ما ذكره
في
حاشية الشرواني

تنطوي تحته المعاطاة (١) . بينما نص عليها القانون العراقي ، واعتبرها وسيلة من وسائل التعبير عن الإرادة (٢) ، إلا أنه لم يتعرض لتفريعاتها ومجالاتها .

وقد كان هذا من بين الأسباب التي دفعتني لاختيار موضوع المعاطاة كرسالة للدكتوراه أتقدم بها الى قسم الشريعة بكلية دار العلوم ، ولعلني أكون قد أسهمت بمجهودى المتواضع فى إبراز ما يحتويه التشريع الاسلامى من نظريات لا تقل فى الرقى ، والشمول ، وفى مسايرة التطور عن أخطر النظريات التي نتلقاها اليوم عن الفقه الغربى .

٢- خطة البحث :

لقد اعتمدت المقارنة بين آراء فقهاء المذاهب الثمانية - كما يشير اليه عنوان الرسالة - أساساً ومنهجاً فى البحث . وهذه المذاهب هى : المذهب الإمامى ، والحنفى ، والشافعى ، والمالكى ، والزيدى ، والحنبللى ، والاباضى ، والظاهرى . وأشارت أحياناً الى ما اختارته مجلة الأحكام العدلية من ^{الفقهاء} آراء الفقهاء ، وما تبناه القانون المدنى المصرى والعراقى من آراء فى حدود ما ورد فيها من نصوص ترتبط بالمباحث التي تناولتها فى هذا الموضوع .

وكانت الخطة التي اتبعتها فى أغلب ما تعرضت له من بحوث على : أن أعرض أولاً أقوال الفقهاء فيها ، ثم أورد أدلتهم وما قد يرد عليها من مؤخذات ، لأخلص فى النهاية الى رأى المختار .

(١) انظر : د . السنهوري / الوسيط : ١ / ١٨٧ ، والزرقا / محاضرات فى

القانون المدنى السورى : ٤٤ - ٤٥ .

(٢) انظر : السامرائى / القانون المدنى العراقى : ٢٦ .